



دولة الكويت  
مجلس الأمة  
State of Kuwait  
National Assembly



١٠ مارس ٢٠١٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

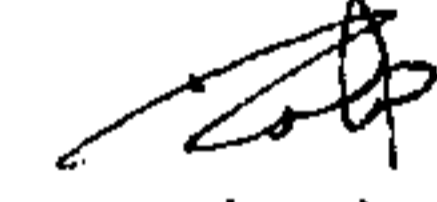
تعية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن نزع ملكية وتثمين مساكن القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان ، وتخصيص قسائم سكنية لملاك المساكن فيها من قسائم الدولة في منطقة خيطان ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية وذلك بدلاً من الاقتراح بقانون الذي سبق أن تقدمت به بهذا الشأن ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح  
أحمد عبدالعزيز السعدون

محاله الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية  
ويوزع مجدداً اعمال اللجنة ولقد است

  
٢٠١١ / ٣ / ١١



المحترم

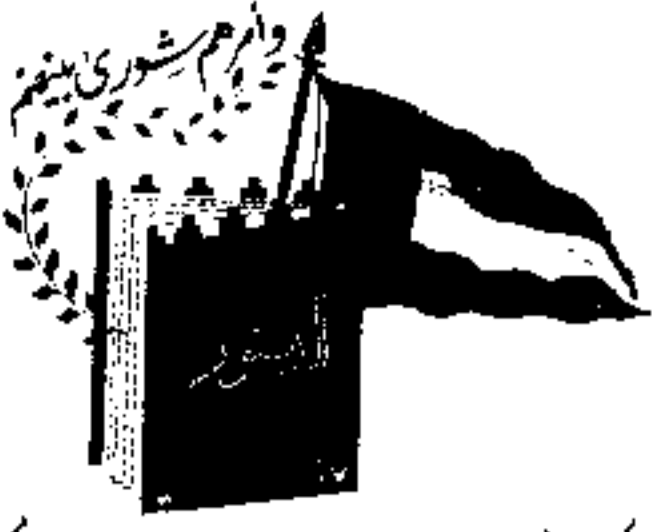
السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن نزع ملكية وتثمين مساكن القطعتين ( ٥ ، ١٠ ) في منطقة خيطان ، وتخصيص قسائم سكنية لملاك المساكن فيها من قسائم الدولة في منطقة خيطان ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية وذلك بدلاً من الاقتراح بقانون الذي سبق أن تقدمت به بهذا الشأن ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح  
أحمد عبدالعزيز السعدون



**اقتراح بقانون**  
**في شأن نزع ملكية وتثمين مساكن**  
**القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان ، وتخصيص**  
**قسائم سكنية لملاك المساكن فيها من قسائم الدولة في منطقة خيطان**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٤ في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ في شأن نظام أملاك الدولة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ في شأن بلدية الكويت ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

**(مادة أولى)**

تتولى الدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون نزع ملكية وتثمين مساكن القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان.

**(مادة ثانية)**

تخصص قسيمة واحدة من قسائم الدولة التي تم تنظيمها بعد نزع ملكية وتثمين القطعتين (٣ ، ٤) في منطقة خيطان لكل مالك تم نزع ملكية مسكنه وتثمينه في القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يخصص للمالك أكثر من قسيمة واحدة حتى لو تعددت المساكن التي كان يملكها وتم نزع ملكيتها وتثمينها في القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان.



### (مادة ثالثة)

تسلم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية جميع قسائم الدولة التي تم تنظيمها بعد نزع ملكية وتتمين القطعتين ( ٣ ، ٤ ) في منطقة خيطان ، وبعد تخصيص القسائم المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون لمستحقيها ، تتولى المؤسسة توزيع القسائم المسلمة إليها على مستحقي الرعاية السكنية وفقاً لأحكام القانون وبما يتفق والضوابط والشروط والقواعد المقررة في هذا الشأن لدى المؤسسة.

### (مادة رابعة)

تصرف الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

### (مادة خامسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت**  
**صباح الأحمد الصباح**

## المذكرة الإيضاحية

### لاقترح بقانون

### في شأن نزع ملكية وتثمين مساكن

### القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان ، وتخصيص

### قسائم سكنية لملاك المساكن فيها من قسائم الدولة في منطقة خيطان

على الرغم من المحاولات التي جرت للقضاء على بعض الظواهر المزعجة للسكان في منطقة خيطان إلا أن الأمر لا يزال في حاجة إلى معالجة جذرية خاصة فيما يتعلق بعدم اتخاذ الإجراءات الضرورية والسريعة لحل مشكلة سكن العزاب في المنطقة مع مراعاة تخصيص قسائم سكنية من قسائم الدولة في منطقة خيطان لملاك القسائم في القطعتين المشار إليهما وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم للسكن في المنطقة ذاتها.

ومن أجل تحقيق ذلك أعد هذا الاقتراح بقانون ناصاً في مادته الأولى على أن تتولى الدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون نزع ملكية وتثمين مساكن القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان ، كما نص في مادته الثانية على أن تخصص قسيمة واحدة من قسائم الدولة التي تم تنظيمها بعد نزع ملكية وتثمين القطعتين (٣ ، ٤) في منطقة خيطان لكل مالك تم نزع ملكية مسكنه وتثمينه في القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يخصص للمالك أكثر من قسيمة واحدة حتى لو تعددت المساكن التي كان يملكها وتم نزع ملكيتها وتثمينها في القطعتين (٥ ، ١٠) في منطقة خيطان.

كما نص في المادة الثالثة على أن تسلم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية جميع قسائم الدولة التي تم تنظيمها بعد نزع ملكية وتثمين القطعة (٣ ، ٤) في منطقة خيطان ، وبعد تخصيص القسائم المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون لمستحقيها ، تتولى المؤسسة توزيع القسائم المسلمة إليها على مستحقي الرعاية السكنية وفقاً لأحكام القانون وبما يتفق والضوابط والشروط والقواعد المقررة في هذا الشأن لدى المؤسسة.

ونصت المادة الرابعة على أن تصرف الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.